تعليق سوريا على مسودة الوثيقة الختامية المتعلقة بمسار العمل المتعلق بالقانون الإنسان الدولي والسلام

المبادرة العالمية لتجديد الالتزام بالقانون الدولي الإنساني – جولة المشاورات الخامسة – جنيف ٢٢– ٢٥ حزيران ٢٠٢٦

تشكر سوريا اللجنة الدولية للصليب الأحمر والدول المشاركة في الرئاسة بنغلادش وكولومبيا وأثيوبيا وقطر والمملكة العربية السعودية.

تدعم حكومة بلادي مشروع الوثيقة وترحب بالتعديلات التي تم إدخالها على مشروع الوثيقة في ضوء المقترحات والنقاشات السابقة، مثلما تدعم مشاريع الوثائق في باقي المسارات، وتشكر كافة الجهود المساهِمة في تطويرها؛

وبالرغم من أن هذه الوثائق لا تعكس اجماعاً كاملاً وتاماً على كل كلمة واردة فيها، نؤمن بأنّ النسخ التي بين أيدينا بتعديلاتها تعكس توافقاً واسع النطاق ومقاربة متوازنة وبنّاءة للمقترحات والآراء المتنوعة.

ومما لا شك فيه أن هذه الوثائق الختامية تقدّم مروحة واسعة من الإجراءات الشاملة والعملياتية القابلة للتنفيذ والتي يُمكن الاستفادة منها في تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني وتعزيز الامتثال به على أرض الواقع مراحل ما قبل أو خلال أو بعد النزاع.

تدعم سوريا بشكل عام الإجراءات المُشار إليها في هذه الوثيقة، ولا سيما المتعلقة بفترة ما بعد انتهاء العمليات العدائية، وتدرك مدى أهمية ذلك من واقع الصلة العملية للمضمون بالحالة الراهنة في سوريا. وإذ تنظر سوريا بإيجابية إلى بنود كشف مصير المفقودين وتحديد أماكن وجودهم وبصون كرامة الموتى، وبمراجعة عمليات الاحتجاز والإفراج وإعادة الإدماج، والعودة الآمنة والطوعية للنازحين، وحماية الأطفال وإعادة إدماجهم، والتعامل مع مخلفات الحرب القابلة للانفجار والضمانات البيئية، والمحاسبة ودعم السلام الدائم، تتطلع سوريا لتخصيص الوثيقة النهائية الدول الخارجة من النزاع بأولويات بناء القدرات وإعادة الإعمار.

حكومة بلادي الحديثة باشرت فعليا جملة من التدابير والإجراءات العملية المتعلقة بالموضوعات ذات الصلة، صدر الإعلان الدستوري بنصوص واضحة في ضمانات الالتزام، وأنشأت الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، وشرع القضاء - بعد المضي بإصلاحه - في محاكمات عادلة للمتورطين، وفي إطار التعاون الدولي تنهج سوريا سياسة غير مسبوقة في العمل مع الجهات الأممية وفي تعزيز الالتزام بالاتفاقيات والصكوك الدولية؛

وحيث يؤمن شعبي وحكومة بلادي بأهمية المضي في مسارات العدالة الانتقالية لضمان السلام المستدام، ومن أجل منع إفلات المتورطين في الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني من العقاب، نقترح تضمين القسم الخاص بالتعاون الدولي في الوثيقة نصاً واضحا في الامتثال لمقتضيات وطلبات وإجراءات تسليم المجرمين الفارين من وجه العدالة. ذلك أدعى لبلوغ السلام المستدام ولجبر ضرر الضحايا ولحماية المجتمعات المضيفة من خطر تواجدهم لديها.

مع التقدير والشكر الجزيل